الجمال يرفض قبح الاحتلال

نواف التميمي

في رواية «زوربا» لليوناني نيكوس كازانتزاكيس، (صدرت طبعتها الأولى عام 1946)، يقول الكسيس زوربا، الرجل الأميّ الذي خَبِر الحياة بالتجارب والأسفار، وكَوّن موقفاً مختلفاً من الحياة، قوامُه صون إنسانيته من كل التهديدات، يقول لباسيل، المثقف والمستثمر الشرقي: «إنني أغربل نفسي، تخلّصت من الوطن، تخلّصت من الكاهن، تخلصت من الماء. إنني أغربل نفسي كلما تقدم بي العمر، غربلت نفسي أكثر. إنني أتطهّر. كيف أقول لك؟ إنني أتحرّر، إنني أصبح إنسانا». تعيدك ملكة جمال اليونان، رافاييلا بلاستيرا، إلى عبارات زوربا تلك، وهي تعلن انسحابها من مسابقة ملكة جمال الكون التي تقام في مدينة إيلات (أم الرشراش) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الشهر المقبل (ديسمبر/ كانون الأول). وبكامل أناقة إنسانيتها تقول الملكة رافاييلا: «لا يمكنني الصعود على المسرح والتصرّف كأنّ شيئاً لا يحدث، بينما يقاتل الناس من أجل حياتهم هناك». كلماتٌ جميلةٌ ومعبرةٌ عن فلسفة يرتفع فيها الجمال البشري إلى أرقى درجات الإنسانية، رافضاً الرقص على عذابات الآخرين. ترفض الجميلة اليونانية، رافاييلا بلاستيرا، الذهاب إلى إسرائيل «أساس الشرور في العالم»، كما وصفها الفنان العالمي، ميكيس ثيودوراكيس (1925-2021) مؤلّف موسيقى فيلم «زوربا»، ومن أعمال، في العام 1981، توزيع لحن النشيد الوطني، «فدائي»، تعبيراً عن دعمه القضية الفلسطينية. ويذكّرنا جمال الموقف بالموقف الجميل للرئيس اليوناني الاشتراكي، أندرياس باباندريو، مع لبنان والفلسطينيين خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982، عندما فتح بلاده لاستقبال للزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، والفدائيين الخارجين من حصار بيروت، واصفاً احتلال إسرائيل لبنان بالنازية والفاشية.

ولأن الجمال لا يستقيم مع قبح الاحتلال، رفضت ملكتا جمال إندونيسيا وماليزيا كذلك المشاركة «كي لا تساهما في تبييض جرائم الاحتلال الإسرائيلي». ولأن «ثورة جنوب أفريقيا لن تكتمل أهدافها قبل حصول الشعب الفلسطيني على حرّيته»، كما قال المناضل الأممي الراحل نيلسون مانديلا. سحبت جنوب أفريقيا الجميلة دعمها ملكة جمالها، لاليلا مسوان، لحملها على مقاطعة المسابقة الجمالية العالمية بسبب «الفظائع التي ترتكبها إسرائيل». جميلاتٌ من أقطار عربية غلبَ قُبح حُلَفاء جمال خَلقهن، وقرّرن المشاركة، ولكن هذا لن يُجمّل وجه الاحتلال البشع. موقف جميل آخر سجّله بطل الجودو الجزائري، فتحي نورين، اعتزال اللعب نهائيًا، على خلفية قرار اللجنة الأولمبية بإيقافه عشرة أعوام بعد انسحابه أمام لاعب إسرائيلي في أولمبياد طوكيو، في يوليو/ تموز الماضي. وقال نورين: «أعلم أن الاتحادات الدولية دائمًا ما تتواطأ مع الإرهاب الصهيوني، بخاصة الاتحاد الدولي للجودو، ولعل خير دليل هو بقاء عقوبتي كما هي حتى بعد التقدّم بالطعن». وأكد أنه غير نادم. وقال «بالعكس، أنا أفتخر بهذا وبهذه العقوبة، وسأستغل أي فرصة تأتيني لكشف الحقائق عن الكيان الصهيوني والدفاع عن القضية الفلسطينية بأي طريقة كانت بإذن الله».

مهما حاول الاحتلال إخفاء، وجهه القبيح بعمليات تجميل دعائية، فإن الحقائق على أرض الواقع تكشف عن طبيعة كيانه العدوانية البشعة، المتنكّرة للشرعية الدولية وأبسط المبادئ الإنسانية، والموغلة في تكريس سياسة الاغتصاب والاستيطان في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية وتصعيد ممارساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني الأعزل والمدنيين الأبرياء، وأبشعه الحصار الاقتصادي الخانق المفروض على قطاع غزّة وأهله. بعد ثلاثة أيام، يحلّ الـ 29 من نوفمبر/ تشرين الثاني، اليوم العالمي للتضامن مع القضية الفلسطينية، كما أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1977، ليكُون يومًا دوليًا للتأكيد على التضامن مع الشعب الفلسطيني، يجدّد فيه الفلسطينيون، ومعهم أحرار العالم، تمسّكهم بأرض آبائهم وأجدادهم، وتشبثهم بهويتهم الوطنية والقومية، وحقهم في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها بغير حق، على الرغم من عمليات القتل والإرهاب والتنكيل، وسرقة الآثار الفلسطينية والانتهاكات المستمرّة للمقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى. يوم يؤكّد فيه أحرار العالم، وأجملهم أخلاقاً، دعمهم للشعب الفلسطيني في مطالبه العادلة، ورفضهم احتلالا بشع المبنى والمعنى.

المدخل المقاصدي و تفكيك الاستبداد

سيف الدين عبد الفتاح

اتخذ كتاب «تفكيك الاستبداد، دراسة مقاصدية في فقه التحرر من التغلب» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013) من المدخل المقاصدي منهجاً ناقداً لمقولات «التغلب» التي توطّنت، بشكل أو بآخر، ضمن ساحات التراث السياسي الإسلامي. واعتمد تلك الرؤية النقدية من خلال رؤية المقاصد العامة، وبدا له أن ينتقد التراث الفقهي الذي رافق مقولة التغلب وأجازها، ولعل هذا المنهج النقدي من المناهج المهمة التي يجب أن نمارسها على أوسع نطاق، ضمن مساحات التراث السياسي الإسلامي وتالفياته المختلفة، إذا ما أردنا أن نتّرك كل الاستنادات التي تبرّر لمقولات هنا أو هناك، ممن كان تشرعن سلطان القوة، وأنظمة الطغيان والاستبداد، بل وكذلك الانقلابات العسكرية التي برزت في الأفق مرّة أخرى، بعد أن ظن بعضهم أنها توارت. ولعل ما يحدُث في النظم السياسية العربية يشير إلى هذا المعنى الذي يجعل من مساءلة التراث، خصوصاً في هذا الجانب، أمراً مهماً ومهماً لتفكيك المقولات الاستبدادية التي قد يستند إليها بعض هؤلاء الطغاة في ممارستهم المعاصرة، فالاستبداد، أيا كان سنده، لا بد أن يواجه بكل وسيلةٍ ومن كل طريق، فما أصدقَ ما قاله عبد الرحمن الكواكبي، حينما جعل الاستبداد مصدرا لكل داءٍ يمكن أن يصيب الأمة، وكيانها الاجتماعي الحضاري.

استدراكاً على هذا المنهج النقدي، على أهميّته، من بعض الذين اتخذوا من المدخل المقاصدي أساساً وقاعدةً لتجديد التراث الإسلامي، والتراث السياسي في مقدمته، ليس هذا المدخل فقط رؤيةً نقدية تمثل تفكيكا لمقولات الاستبداد، بل وجب كذلك أن ينتقدَم إلى ساحات التأصيل للبديل لتلك الحالة الاستبدادية على قاعدة أن من أصول تنزيل القيم الإنسانية الكلية، خصوصا في المجال السياسي، أن يُتطرق إلى صناعة البديل. ولعل هذه النصيحة الذهبية للكواكبي في كتابه الأساس والعمدة لتحليل الظاهرة الاستبدادية «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» رأي مهم أثبته في فصله الأخير، حينما تحدّث عن التخلّص من الاستبداد، فأكّد أن من أهم مداخل مواجهة الظاهرة الاستبدادية هو ما يتعلّق بصناعة البديل؛ فلا يمكن إسقاط سلطة الاستبداد من دون تصوّر لقواعد (واصول) نظام بديل قابل للتأصيل والتفعيل والتشغيل. هكذا استدرك بعض هؤلاء الذين اهتموا بهذا الاجتهاد والتجديد المقاصدي، وهي مهمةٌ تتزافق مع المهمة الأولى التي تقوم بالنهج النقدي في تفكيك هذه الظاهرة الاستبدادية.

ويبرز هنا هذا الكتاب المهم الذي جاد به جاسر عودة، ليقدّم رؤية متقدّمة في هذا المقام، فبعد أن أخرج عدة كتب مهمة، منها «حول فقه المقاصد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها» (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2006)، وكذلك «مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية» (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2021)، وكذلك كتابه المهم «التفكير المقاصدي: مراجعات لترتيب العقل المسلم» (دار المشرق، القاهرة، 2017) وكذا واصل اجتهاده المقاصدي بكتابين آخرين «الاجتهاد المقاصدي: من التصور الأصولي إلى التنزيل العملي» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013)، وتفاعل مع أحداث الثورات العربية وحراك الشعوب ليقدم رؤية من خلال هذا المدخل المقاصدي «بين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011).

وكتابه المهم عن مفهوم الدولة المدنية يؤكد على أن التصور المدني للسلطة من أهم التصورات التي يجب أسنادها في الرؤية الإسلامية ليجعلها بذلك بديلاً في مواجهة الاستبداد «الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة» (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015). وهكذا فقد شكل كتابه هذا نقلة نوعية يعبر فيها عن مواجهة الظاهرة الاستبدادية من خلال المدخل المقاصدي ضمن محاولته لبناء مفهوم الدولة المدنية والصياغة المدنية للسياسة والسلطة.

يشكّل هذا الكتاب محاولة تأصيل هذا البديل وصناعته على المستوى الفكري على الأقل، لتقديم أفكار تنبع من فهم مقاصدي وسنني، لتعزيز ما تسمّى «دولة مدنية بمرجعية مقاصدية»، وهو إذ يقدّم هذه المحاولات البنائية لا يغفل عن هذا السياق الناقد للأطروحات الإسلامية الحالية في مجال السياسة، محاولاً تصوّر أهم الخطوط العريضة والمفصلية لبناء نموذج مدني تعدّدي، باعتباره ليس إلا خطوةً على طريق التأصيل والتفعيل، ضمن تصوّر شامل لعمليات الإصلاح، مشيرا إلى أن تكامل هذا النموذج لا يكون إلا بتجاوز هذه الدوبلات المستوردة نفسها، وأشكال الدولة القطرية، وهو تجاوزٌ لا يتناقض، في رأيه، مع الشعور الوطني، ومؤكّداً على وحدة الأمة التي لن تنجّز من دون خطوة مدنية الدولة، والتخلص من كابوس الاستبداد، ووطاة الطغيان، بكل صوره، وإعادة تعريف النظام السياسي، حتى يكون وسيلةً لتحقيق مصالح الناس، وسياسة التنوّع في ساحات حياتهم بالحكمة الواجبة، وميزان المقاصد الجامعة.

> كتاب يشكل محاولة تأصيل بديل وصناعته على المستوى الفكري على الأقل، لتقديم أفكار تنبع من فهم مقاصدي وسنني

وضع المؤلف على مائدة النقاش والجدل ضمن مراجعته قضية «المرجعية الإسلامية» السؤال الذي يتحاشاه كثيرون من هؤلاء المعنيين بالشأن الإسلامي، مؤكدا وجوب التعرّض له، وهو ماذا نعني بالمرجعية الإسلامية في شؤون السياسة والمجتمع اليوم؟ وهو يؤكّد من خلال تشريح لهذا المفهوم ضمن مقارنة نقدية ومقاربة أصولية، وصولا إلى طرح مقاصد الشريعة مرجعيةً في الشأن السياسي وما شابهه، مطبقا ذلك ضمن تصوّر الدولة المدنية في سياق من التعدّدية السياسية الشاملة، باعتبار أن ذلك هو الخطوة المفصلية الأساسية للتخلص من أفة الاستبداد، وهو ما يؤكّد لنا انشغال المؤلف بقضية البديل وترسيخه ضمن التأصيل والتطبيق على حد سواء. وهو ضمن مقاربته تلك، أكّد على تلك الفجوة الحادثة بين «حلم التغيير، وواقع النظام المستبد العميق والمتمكّن والمتغلغل في المجتمعات العربية الذي لم ولن يسقط أو يتغير ببساطة، وأن «الدولة العربية» هي، في أحيان كثيرة، مجرّد منظومة صمّمت فقط لتخدم جماعات مصالح خطيرة، أو قبائل معينة محتكرة للمال والسلطة، أو طبقات عسكرية وأمنية معينة في كل دولة، ولن يتورّع أي من هؤلاء جميعاً عن استخدام وسائل العنف التي تمتلكها وبكل صرامة. لإجهاض كل محاولة للإصلاح والتغيير، ورد الحقوق وسقوط الاستبداد، وكذا فإن توازنات القوى الدولية والإقليمية لم ولن تسمح ببساطة بتغيير ديمقراطي في العالم العربي».

ويؤكّد الكاتب في هذا المقام «أن الخطوة الأولى على طريق طويل للخروج من استبداد الدولة العربية والإسلامية عموما هو في الوصول إلى وعي شعبي اجتماعي وسياسي يضمن بناء دولة «مدنية تعدّدية»، تقيم سياساتها على أسس قيمية، وأن الرؤية الإسلامية قادرةٌ على تقديم الكثير في بناء الوعي والإصلاح المنشود، ثورياً كان أم تدريجياً، ولعل اهم ما أكّده المؤلف، في كتابه هذا، أن أكبر مشكلات البرامج المعاصرة الموصوفة بالإسلامية تركيزها على «الإسلامية» فقط، أي تلك القضايا الجزئية التي تخصّ المسلمين، بل وتخصّ المتدينين منهم فقط، أكثر من التركيز على البعد الإنساني الذي يشمل القضايا والهموم الكبرى التي تخصّ الناس، كل الناس، والذي هو أولى في ميزان تلك الرؤية الإسلامية عند الحديث عن سياسة الناس. هذا البعد الإنساني إسلامي، ولكن الخطاب الإسلامي لا يركّز عليه، ولا يدخله في الأولويات والاهتمامات. مما أضعف علاقة الخطاب الإسلامي بالإنسان العادي المسلم، وغير المسلم، خصوصا الشباب، بل وقطعت الخطاب الإسلامي عن الأصول والأولويات الإسلامية نفسها». هذه المراجعات الناقدة في كتاب كهذا، وكذا عملية البناء لتعدّدية مدنية شاملة، لهي من الأسس التي تتعلق بصناعة البديل للظاهرة الاستبدادية.

(كاتب مصري)

مفاوضات فيينا والاتفاق النووي الموقّت

بشير البكر

جولة جديدة من مفاوضات فيينا في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، من أجل إحياء الاتفاق النووي الإيراني، بعد توقف استمر أكثر من خمسة أشهر بناء على طلب من الحكومة الإيرانية الجديدة، التي أرادت إجراء عملية تقييم لحصيلة الجولات السابقة. وتنعقد الجولة السابعة وسط تباينات وتبادل تصريحات نارية بين واشنطن وطهران، عشية زيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي يوم الاثنين الماضي إلى طهران، بعد أشهر من المماطلة منها، واتهامات من الوكالة لطهران بأنها عادت إلى زيادة مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب. وهو ما تقاطع مع تحذير المبعوث الأميركي إلى إيران، روبرت مالي، الذي قال إن طهران تقترب من نقطة اللاعودة لإحياء الاتفاق النووي، بعدما عزّزت مخزونها من اليورانيوم المخصّب، وبالتالي هي تخاطر أن يكون «من المستحيل» الحصول على أي فائدة من إحياء الاتفاق، ومعنى ذلك أن سيف العقوبات سيبقى مسلطا عليها. وتذهب طهران إلى الجولة مسلحةً بشروط، وجاء على لسان الناطق باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، أن «نافذة الاتفاق النووي لن تبقى مفتوحة إلى الأبد، ما لم يضمن الاتفاق استفادة إيران منه»، وأتهم الإدارة الأميركية الحالية بأنها لا تزال تعتمد على سياسة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وقال: «ذهب ترامب، لكن مصنع التلفيق ما زال قائما».

وكانت الجولات السابقة قد توصلت إلى مسودة اتفاق عرضه وزير الخارجية السابق، محمد جواد ظريف، أمام البرلمان الإيراني الذي رفضه، واتهم الرئيس السابق حسن روحاني البرلمان صراحةً بإفشال الاتفاق، وبالتالي لم يكن من المتوقع أن تبدي السلطات الإيرانية الجديدة مرونة من أجل استئناف الجولات من النقطة التي وصلت إليها، والدليل البارز على ذلك إعفاء عباس عراقجي من رئاسة الوفد المفاوض، وتعيين بديل له بصفة كبير المفاوضين، هو علي باقري كني، مساعد وزير الخارجية، المعروف عنه أنه من أشدّ المعارضين للاتفاق النووي، وتطالب إيران في هذه الجولة بأن تحصل من الولايات المتحدة على ضماناتٍ بأن لا تعاود أميركا الانسحاب من الاتفاق في المستقبل، وهي تعرف أن هذا يحتاج قرارا من الكونغرس، وهو مستحيلٌ في الوقت الراهن. ولذا تتمسّك بالإفراج عن 10 مليارات دولار من أموالها المجمّدة في المصارف الغربية بسبب العقوبات. وأخيرا، قال مدير وكالة أنباء «إرنا» الإيرانية، علي نادرين في تغريدة، إن إحدى الدول أفرجت عن 3,5 مليارات دولار من الموارد المالية الإيرانية المجمّدة. ولم يكشف عن هذه الدولة التي لا يمكن أن تقوم بذلك بلا موافقة أميركية.

وسط هذه التجاذبات وأجواء التصعيد، كشف موقع «أكسيوس» الأميركي، الأسبوع الماضي، أن مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، تداول مع نظيره الإسرائيلي، إيال حولاتا، فكرة عقد اتفاق نووي مرحلي مع إيران، بدلاً من العودة إلى الاتفاق الشامل. ويجمّد مثل هذا الاتفاق العناصر الأكثر إشكاليةً في البرنامج الإيراني النووي، مقابل تخفيفٍ محدودٍ للعقوبات، وهو أمر رفضته إسرائيل، ما دام يسمح لإيران بالحفاظ على بنيتها التحتية النووية ومخزونها من اليورانيوم. وجرى النظر إلى هذا الاقتراح مخرجا لأميركا وإيران اللتين تقفان على طرفي نقيض، من ناحية الشروط والشروط المضادّة. واشنطن تريد التهرّب من مواجهة طهران، وإيران لا تطمح لأكثر من رفع للعقوبات والإفراج عن الأموال المجمّدة، وهذا يتيح لها حرية حركةٍ أكبر، خصوصا أن برنامجها النووي صار في وضع يصعب وقفه بالوسائل العسكرية. ومع أن إيران تتعرّض لعقوبات شديدة، ولكنّ لا توجد دلائل على أنها على وشك الانهيار، وسيبقى هامش المناورة أمامها واسعا، في وقتٍ تبدو الولايات المتحدة في طور الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط.

ثلاثة قبور على الحدود

جمانة فرحات

من أمل في عبور الحدود البيلاروسية البولندية، ومحاولة العيش بأمان وكرامة، إلى مجرّد ثلاثة أجساد أنهكت فاستسلمت للموت قبل أن تُدفن. رمي فوقها التراب، وكتِبت الأسماء المعروفة على الشواهد وانتهت الحكاية. اتفق الجميع على المأساة التي حلّت بالمهاجرين الثلاثة، ولم يُجمعوا على جنسياتهم. هل جميعهم عربٌ من اليمن وسورية والعراق، أم بينهم مواطن أفريقي دفن مجهول الهوية، من دون أن يتعرف إليه أحد؟ وما الفرق؟ ينحدر هؤلاء، كما مئات آلافٍ حاولوا طوال السنوات الماضية عبور الحدود الأوروبية من بلدان تخلت عن مواطنيها منذ زمن. غرق ساستها في الفساد والزبائنية والتسلّط، وأغفلوا تحسين معيشة الناس وإيجاد فرص العمل لهم، وحتى توفير الأمان، ولم يترددوا بقتلهم وارتكاب المجازر بحقهم.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تحولت إلى أكبر مصدّر للهجرة في العقد الأخير، احتلت هذه المرتبة بجدارة سياسييها. الجزء الأكبر من بلدان المنطقة يواجه أزماتٍ تتراوح بين سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو حتى مناخية، والمرجّح أن تتحول الأخيرة إلى أحد أهم أسباب الهجرة خلال العقود الثلاثة المقبلة. وما البلدان العربية سوى جزء من هذه البقعة الجغرافية.

عندما يصبح احتمال الموت بالنسبة للمهاجرين على طريق الهجرة أفضل من خيار البقاء في البلد، فهذا يعني أنه لا يوجد لديهم ما يخسرونه. حتى أن عدداً لا بأس به ممن أعيدوا أخيراً إلى العراق أو في لبنان، يتحدّثون صراحة عن نيتهم إعادة المغامرة. وهو أمرٌ ليس مستغرباً. في عام 2019، أجرت الأمم المتحدة إحصاء، تضمن مقابلات مع 1970 مهاجراً من 39 دولة أفريقية في 13 دولة أوروبية، وأظهر أن «93% من الأفارقة ممن يسافرون إلى الدول الأوروبية عبر طرق غير نظامية، سيفعلون ذلك مرة أخرى، رغم المخاطر المهدّدة حياتهم التي يواجهونها في أحيان كثيرة». والحديث عن المخاطر هنا لا يشمل مجرّد إعادتهم إلى بلدانهم وخسارة الأموال التي جمعوها بصعوبة، وحتى استدانوها، للسفر، بل الوقوع في أيدي مهرّبي البشر، التعرّض للسجن والتعذيب والابتزاز، احتمال الموت غرقاً في قاربٍ يتعطّل أو ينقلب بهم، أو بسبب صدمهم من خفر السواحل لإغراقهم عمداً.

وفي جعبة أي حالم بالهجرة ما يكفي من الحجج لتبرير موقفه، أو بشكل أدقّ يأسه، وتعلقه بوهم أن الانتقال من بلده إلى أوروبا سيفتح له أبواب النعيم، ولو بعد حين. ولا يدرك المهاجرون، أو على الأرجح يتغاضون، عن فكرة أنهم، في أحيان كثيرة، ما يكونون عرضة للاستغلال السياسي، إذ تفتح الحدود لهم أو تغلق عليهم لتحقيق غاياتٍ من يجلسون خلف الكراسي والبالحثين عن مكاسب تصرف في بازار السياسة الدولية. وحتى من دون حملة منظمة لبثّ أخبار مزيفة تستهدفهم، فإن هؤلاء المهاجرين يتعلقون بأي قشةٍ يمكن أن تظهر أمامهم للنجاة من واقعهم المزري في بلدانهم.

أما الدول الأوروبية التي تكتفي بتقاذف عبء المهاجرين في ما بينها، وتحاول، بكل ما أوتيت من سبل، صدّ فرص العبور في وجوههم، فإنها في حقيقة الأمر تخفي مسؤوليتها الكبرى عن الهجرة، ليس بسبب إقفال الحدود أو فتحها، بل نتيجة اتفاقاتها السياسية مع الأنظمة في البلدان التي يتدفق منها المهاجرون. من مصر، إلى ليبيا، وتشاد، والنيجر، ومالي، والعراق .. والقائمة تطول، يبدو المشهد مكرراً. أنظمة سياسية غير ديمقراطية، انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان، فساد سياسي واقتصادي، لكن ذلك كله لا يمنع من الاستمرار في تغطية هذه الأنظمة وجرائمها، بل وإغداق المليارات عليها بذريعة مكافحة الهجرة غير النظامية.

محاذير الانتخابات الرئاسية في ليبيا

سمير حمدي

أخيرا، تم الإعلان عن غلق باب الترشّح إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة، ولتستقر القائمة الأولية للمترشحين على 98 مرشحا، تم البتّ في عدم أهلية 25 منهم للترشح، أحدهم سيف الإسلام القذافي، قبل إعلان القائمة النهائية لن يحقّ لهم خوض السباق الانتخابي. وبغضّ النظر عن أسماء المرشّحين، يظلّ السؤال الأهم لمتابعي المشهد الليبي: هل يمكن لهذه الانتخابات الرئاسية، وفي ظل الملابسات الحالية، أن تمثل حلاً للأزمة الليبية، وسبيلا للخروج من حالة الحرب إلى الاستقرار الذي يتمنّاه الليبيون؟

المتمعن في قائمة المترشحين للانتخابات سيجد نفسه أمام أسماء لشخصيات لم يعرف عنها يوما أنها تؤمن بالديمقراطية أو التداول السلمي على السلطة، فخليفة حفتر اقترن اسمه بالانقلابات المتتالية وقيادة ميليشيات دموية عنيفة، وثمّة شخصيات سياسية غير توافقية مثل عقيلة صالح، بالإضافة إلى قيادات أخرى لمعت أسماؤها في أثناء النزاع المسلح بين مناطق ليبيا المختلفة، ولا ينفي وجود أسماء لمرشّحين من خارج سياق الميليشيات، مثل رئيس حكومة الوحدة الوطنية الحالي، عبد الحميد الدبيبة، إلا أن هذا كله لا يعني أن السباق الانتخابي الديمقراطية، والاعتقاد بأن الأسلوب الديمقراطي للوصول إلى الحكم هو الخيار الوحيد، وأنه لا توجد خيارات أخرى، بمعنى عدم وجود احتمال لجوء أحد الأطراف المشاركة في العملية السياسية إلى استخدام أساليب للتعامل مع الفاعلين الآخرين، أو للوصول إلى السلطة من غير الطريق الديمقراطي وخارج المؤسسات الشرعية. ولا يتوفر هذا الشرط بشكل حاسم في المشهد الليبي الحالي، وهو ما يعني أن الانتخابات وحدها لا تكفي، وإنما ينبغي أن يلتزم الطرف الفائز بتحقيق التوافقات الضرورية، وأن يظل الوضع تحت الرقابة إلى حين استكمال المؤسسات الضرورية لإدارة البلاد، وهو ما يبدو أمرا في حكم المجهول، على الأقل في المرحلة الراهنة.

القذافي أو الدعم الذي يجده خليفة حفتر من قوى إقليمية لا يمكن أن يكون دافعه الإيمان بالتعدّدية أو التفكير ببناء نظام ديمقراطي حقيقي في البلاد. لا يمكن إنكار حقيقية أن الانتخابات هي الآلية الأمثل لاختيار من يحكم بلدا ما، ولكنها ليست هي الديمقراطية، بل ينبغي أن تتوفر عوامل وأدوات مساعدة لكي تتحوّل الانتخابات إلى جزء من نظام ديمقراطي حقيقي. ولنا في التاريخ أكثر من نموذج عن شخصيات وصلت إلى السلطة عبر الانتخابات الحرّة، ولكنها انقلبت على المسار الديمقراطي، فما بالك بشخصيات تعلن منذ الآن عن نزعات شمولية، وتبشّر بعودة نظام الاستبداد، وهو ما يعني بالتأكيد عدم استقرار البلاد، لأن ليبيا الحالية لم يعد ممكنا حكمها على طريقة معمر القذافي، وليس من الممكن إلغاء التنوع السياسي والإيديولوجي، بالإضافة إلى التنوع القبلي والإثني الموجود فيها.

ليست مشكلة ليبيا في مجرد اختيار شخص لرئاسة الدولة عبر الانتخابات، وإنما في غياب روح الثقافة الديمقراطية، لأن من الأكيد أن الوجوه السياسية ذاتها التي صنعت الأزمة المختلفة، وحالة الديمقراطية الناشئة سوقاً لبيع السلاح بعد عقود طويلة من النظر إليها مصدراً رئيسياً للنفط، لم يتخذ مواقف حاسمة، حتى لدعم حلفائه من الأنظمة العربية في مواجهة خصومهم الإقليميين، مثل إيران وتركيا. وهكذا، لا جديد أميركيا في الشرق الأوسط من الناحية العملية، بعد إعادة انتشار القوات الأميركية الذي جرى بعيداً عن تسليط أضواء إعلامية كثيرة عليه خلال الشهور الفائتة، لكن ذلك قد أعادَ العدة جيداً لهذا اليوم، ووضعته في حساباتها، واستعدّت للتعامل معه ضمن نهج «النفس الطويل»، بما في ذلك في شأن محاصرتها تجارياً، حيث بدا أنها قادرةٌ على تعويض التجارة الخارجية بالداخلية إلى حد معقول، خصوصاً أنها تملك أوسع سوق داخلي في العالم، نظراً إلى عدد سكانها الكبير، فضلاً عن توفيرها حجماً هائلاً من المدّخرات خلال سنوات الوفرة الماضية، وتنويعها استثماراتها في الخارج.

> إذا كانت أميركا تائهة في اللحظة، فإن العرب أمة تائهة في التاريخ

بإضافة هذا الواقع الأميركي في الشرق الأوسط إلى تراجع قدرة واشنطن بشأن الضغط على إيران حيال ملفها النووي، نظراً إلى تغير موازين القوى في المنطقة عن مرحلة حكم أوباما؛ لَمّا أبرم الاتفاق النووي مع طهران، فإن حالة التيه الأميركي ستنعكس على حلفاء واشنطن العرب، في وقتٍ كانوا يتوقعون فيه قطف ثمار انفتاحهم على إسرائيل، على شكل تلقي دعم أميركي في مواجهة إيران ونفوذها وأذرعها الإقليمية في سورية ولبنان واليمن. لو كانت لدى الأميركي رغبة في الخلاص من القدر الأميركي، فإننا في لحظة أميركية مناسبة لجهة تغيير قواعد التحالف وإعادة صياغة النظرة الأميركية للصالح العربية. لكن المشكلة أن العكس هو الصحيح: رغبة الممسكين بالقرار العربي الحقيقية هي استدعاء أميركا، وإبقاؤها، ومنع خروجها من المنطقة العربية أو تغيير نظرتها تجاهها. والحال أنه إذا كانت أميركا تائهة في اللحظة، فإن العرب أمة تائهة في التاريخ.

(كاتب من الأردن)

أميركا تائهة في الشرق الأوسط

سامر خير احمد

يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، قرّرت تجميد توجهاتها المعلنة خلال الشهور الستة الأولى من ولايتها، والتي تراجع أيضاً مع تخفيف حدّة خطابها تجاه الصين. وهذا يعني أن السياسات الخارجية العامة للولايات المتحدة لن تشهد انقلاباً عمّا عرفه العالم خلال عهدي الرئيسين السابقين، أوباما وترامب، على نحو عميق، كما أن الشرق الأوسط لن يعرف تغيراً هائلاً في الدور الأميركي تجاهه، خصوصا الذي عرفه منذ نهاية الحرب الباردة، لكن هذا ليس خبراً جيداً بالضرورة، بل ربما ليس خبراً جيداً بالتأكيد!

بالنسبة للرأي العام العربي، كان الدور الأميركي في المنطقة العربية سلبياً دائماً: بدعم إسرائيل وعدوانيتها، بحجّة حقها في الدفاع عن نفسها، يساند الاستبداد السياسي بالتزامن مع خطابه المجوّج عن الديمقراطية، يتعامل مع المنطقة العربية باعتبارها سوقاً لبيع السلاح بعد عقود طويلة من النظر إليها مصدراً رئيسياً للنفط، ثم لا يتخذ مواقف حاسمة، حتى لدعم حلفائه من الأنظمة العربية في مواجهة خصومهم الإقليميين، مثل إيران وتركيا. وهكذا، لا جديد أميركيا في الشرق الأوسط من الناحية العملية، بعد إعادة انتشار القوات الأميركية الذي جرى بعيداً عن تسليط أضواء إعلامية كثيرة عليه خلال الشهور الفائتة، كانت قد أعدّت العدة جيداً لهذا اليوم، ووضعته في حساباتها، واستعدّت للتعامل معه ضمن نهج «النفس الطويل»، أساس خطة فوضى في الرؤية، إذ ثمّة اعتراف من حلفاء الولايات المتحدة إلى حد معقول، خصوصاً أنها تملك أوسع سوق داخلي في العالم، نظراً إلى عدد سكانها الكبير، فضلاً عن توفيرها حجماً هائلاً من المدّخرات خلال سنوات الوفرة الماضية، وتنويعها استثماراتها في الخارج.

> إذا كانت أميركا تائهة في اللحظة، فإن العرب امة تائهة في التاريخ

بإضافة هذا الواقع الأميركي في الشرق الأوسط إلى تراجع قدرة واشنطن بشأن الضغط على إيران حيال ملفها النووي، نظراً إلى تغير موازين القوى في المنطقة عن مرحلة حكم أوباما؛ لَمّا أبرم الاتفاق النووي مع طهران، فإن حالة التيه الأميركي ستنعكس على حلفاء واشنطن العرب، في وقتٍ كانوا يتوقعون فيه قطف ثمار انفتاحهم على إسرائيل، على شكل تلقي دعم أميركي في مواجهة إيران ونفوذها وأذرعها الإقليمية في سورية ولبنان واليمن. لو كانت لدى الأميركي رغبة في الخلاص من القدر الأميركي، فإننا في لحظة أميركية مناسبة لجهة تغيير قواعد التحالف وإعادة صياغة النظرة الأميركية للصالح العربية. لكن المشكلة أن العكس هو الصحيح: رغبة الممسكين بالقرار العربي الحقيقية هي استدعاء أميركا، وإبقاؤها، ومنع خروجها من المنطقة العربية أو تغيير نظرتها تجاهها. والحال أنه إذا كانت أميركا تائهة في اللحظة، فإن العرب أمة تائهة في التاريخ.

(كاتب من الأردن)

هدنة الضرورة والمصالح بين الإمارات وتركيا

اسامة ابو ارشيد

ثمّة قراءة تسعى إلى تصوير زيارة ولي عهد أبو ظبي، والحاكم الفعلي في الإمارات، محمد بن زايد، أنقرة أنها إقرار إماراتي بالهزيمة بعد عقد من التنافس والصراع مع تركيا على النفوذ إقليمياً. في حين تزعم قراءة أخرى أن هذه الزيارة والاستقبال الحافل الذي حظي به بن زايد من الرئيس رجب طيب أردوغان يمثلان دليلاً على الانتصار الإماراتي ورضوخ تركيا. كلتا القراءتين منحازتان، وهما تعبير عن «التحليل بالأماني»، لا صلة لهما بالموضوعية، دع عنك الواقع. والأصوب هنا القول إن الطرفين، التركي والإماراتي، انطلقا من مصالح وضرورات وإكراهات ذاتية وموضوعية، فضلاً عن إزاحات، جيواستراتيجية إقليمية، وجيوسياسية دولية، دفعت بهما إلى إعادة النظر في مسار التنافس المكلف بينهما. بمعنى، أن الأرضية الأيديولوجية والاستراتيجية للتنافس والتنافر بين الدولتين ما زالت هي هي، وما تغير هنا هو الأولويات، ومساعي تخفيف الكلف الباهظة التي أثقلت كاهليهما، ولو إلى حين.

تعود جذور التوتر بين تركيا والإمارات إلى مرحلة الربيع العربي قبل عشر سنوات، وقفت أنقرة مع تلك الثورات وأيّدتها وناصرتها. ويسبب تصدّر جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات المحسوبة عليها، المشهد في عدة دول عربية، كمصر وتونس وليبيا والمغرب، تولّد انطباع أن تركيا، برئاسة أردوغان، ذي الخلفية الإسلامية، تدعم تلك الثورات لقلب النظام الرسمي العربي لصالح حلفائها الإيديولوجيين. في المقابل، كانت الإمارات مع السعودية تطبّق رحى الثورات المضادّة، وقد حقق تحالفهما نجاحاً كبيراً عبر الانقلاب العسكري في مصر، عام 2013، والذي أطاح أول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد، الراحل محمد مرسي، وكان قيادياً في جماعة الإخوان المسلمين، وجاء بالجنرال عبد الفتاح السيسي مكانه، بعد ذلك، توالى سقوط أحجار الدومينو في المنطقة، وتصاعد التوتر الترك

عن عودة حمدوك وهزيمة البرهان

عائشة البصري

ما إن تمّ الإعلان في السودان عن توقيع اتفاق بين قائد الانقلاب العسكري، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء المعزول عبد الله حمدوك، حتى انهالت على الأخير اتهامات بالغدر والخيانة. إن كان لا بد من إلقاء اللوم على أحد، فضلاً عن الانقلابيين، فمن الأحرى أن يُوجّه للوساطات السودانية والإقليمية والدولية التي تزاحمت على بيت حمدوك، لتجبره على التفاوض مع عساكر يحبسونه، ويُرهبونه بقتل الثوار في واضحة النهار. على الرغم من التنازلات التي أجبر عليها حمدوك، فإن عودته تعتبر خروجاً عن السيناريو الذي كان قد حبكه الانقلابيون، من دون أن يحسبوا حساباً لواشنطن ومصالحها في سواحل السودان، أحد أكثر الممرّات البحرية أهمية في العالم لموقعها بين منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الخليج. كان برنامج انقلاب 25 أكتوبر يقوم على فضّ الشراكة مع قوى ثورة ديسمبر. وعلى هذا الأساس، بعد نحو عشرة أيام من استيلائه على السلطة، أعلن البرهان عن عزمه تعيين رئيس وزراء جديد، يقوم بتعيين حكومة كفاءات مدنية. كان الانقلابيون ينوون وضع حدّ للثورة وإقصاء كل من جسّدها، وفي مقدمتهم حمدوك، لتسليم زمام الحكم لفلول حزب «المؤتمر الوطني» المنحلّ، عبر صناديق الاقتراع. لم تكن عودة حمدوك في حسابات البرهان وشركائه الذين عوّلوا على الدعم الروسي - الصيني، والمحور الرباعي للثورة المضادّة (الإمارات، مصر، السعودية، إسرائيل)، لكن الرياح ستجري بما تشتهيه واشنطن.

في اليومين اللّذين سبقا الانقلاب، زار المبعوث الأميركي الخاص للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، الخرطوم، لمحاولة إنقاذ شراكة المدنيين والعسكريين المهدّدة بالانهيار، وعقد لقاءات جَمعته بحمدوك والبرهان ونائبه، محمد حمدان دقلو (حميدتي). وقبل مغادرته (فيلتمان) الخرطوم، حدّثه البرهان عن مشروع حلّ الحكومة واستبدالها بحكومة تكنوقراط، ليفاجئه في اليوم التالي بانقلاب شامل على الثورة واعتقال حمدوك ورفقائه. ظنّ بعضهم أن تحرّك البرهان قد تمّ بمباركة أميركية، لكن تصريحات فيلتمان وتحرّكاته أكّدت العكس، إذ كشف للإعلام بمرارة كيف خدعه الانقلابيون: «العسكريون في السودان فاوضوني قبل إجراءاتهم، بنيّة سيئة أكثر من كونهم كذبوا عليّ».

لم تغفر الإدارة الأميركية للبرهان هذه الخديعة، خصوصاً بعد أن حسم لصالح روسيا مشروع إقامتها قاعدة عسكرية على البحر الأحمر، وبدا، من خلال موقف موسكو المتحمّس للانقلاب، وكأنها كانت على علم به. في سياق صراعات نفوذ جيوسياسية على منطقة القرن الأفريقي وموانئه المطلّة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، لم يعد انقلاب البرهان على الثورة أزمة سياسية داخلية، وتحوّل إلى مواجهةٍ دولية بين واشنطن وموسكو. ألقت الإدارة الأميركية بكل ثقلها خلف حمدوك، لتلقّن البرهان وحميدتي وشريكهما الروسي درساً أساسياً: أن الانقلاب في القرن الأفريقي لا يتم إلا بمباركةٍ أميركية، أو على الأقل من دون اللجوء إلى خداع كبار مبعوثي إدارتها. أهمية السودان الاستراتيجية تدور حول قاعدة بورتسودان البحرية. بعد إطاحة الرئيس السابق عمر البشير، وقّع المجلس العسكري برئاسة البرهان على اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا، تضمن لها إقامة قاعدةٍ بحريةٍ على البحر الأحمر. لكن الحكومة المدنية، برئاسة حمدوك، وضعت لاحقاً شروطاً جديدة لمراجعتها، في انتظار طرحها لتصديق المجلس التشريعي، بعد تأسيسه. وبهذا، تشكّل عودة حمدوك إلى السلطة أملاً لواشنطن في عرقلة تحقيق مشروع من شأنه أن يضيق الخناق على نفوذها في المنطقة، في وقتٍ يوشك حليفها الإثيوبي على الانهيار. ولقد برز تنافس القوّتين على السواحل السودانية في استقبال ميناء بورتسودان سفينتين حربيتين أميركيتين وفرقاطة عسكرية روسية في آخر أسبوع من شهر فبراير/ شباط 2021.

في ضوء هذه المعطيات، لعبت استراتيجية واشنطن في إعادة السيطرة على منطقة القرن الأفريقي دوراً في إسراعها التحرّك من أجل إعادة حمدوك إلى السلطة واستئناف عملية الانتقال إلى الحكم المدني مع عدد من التنازلات، إرضاءً للعسكر الذي تحرص واشنطن على إرضائه، لإزاحة الخصم الروسي. ونجحت الدبلوماسية الأميركية في الضغط على البرهان عبر وساطة الإمارات وإسرائيل ومصر. شهدت الأسابيع الأخيرة جولاتٍ مكوكيةً مهّدت لزيارة مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، مولي فيي، الخرطوم، أفضت إلى توصل حمدوك والبرهان إلى اتفاق مبدئي. تبيّن أن حمدوك لعب ورقة قاعدة بورتسودان بحنكة، ساعدت حكومته على شطب أميركا السودان من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، وتحوّلها (الولايات المتحدة) إلى أكبر دولة مانحة للسودان ومُقرضة، في الوقت ذاته، وها هي اليوم قد تنقذ الثورة، بعد أن ظن البرهان وحميدتي أنهما قد نجحا في دفنها. ربما تعرّض البرهان لضغوطٍ أشدّ من التي واجهها حمدوك لقبول عودة الأخير، والتي تعني عودة الحديث عن الشراكة والمؤتمر الدستوري والانتقال الديمقراطي، أي فشل محاولة طيّ صفحة الثورة وإقصاء الثوار. فما وقّع عليه الطرفان لا يعدو أن يكون «اتفاقاً إطارياً»، وهذا يعني، في سياق المفاوضات السياسية، أن طرفي النزاع لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي يحكم العلاقة بينهما، ولكنهما توصلا إلى تفاهم بشأن عدد من النقاط، يكفل المضي في التفاوض من أجل اتفاق نهائي.

ويفتح الاتفاق الطريق أمام محطّة جديدة، ستغيب عنها قوى «إعلان الحرية والتغيير»، مقابل الإبقاء على الشراكة العسكرية - المدنية في سياق دستوري ستتضح معالمه في الأيام المقبلة. وبينما يتم تخوين رئيس الوزراء الذي اتخذ قراراً سياسياً شجاعاً، يُستحبّ التذكير بأنه قبل انقلاب 25 أكتوبر، كان العسكر يهيمن على مفاصل الدولة، ويسيطر على مجلس السيادة، خصوصاً بعد أن استقوى بقادة الحركات المتمرّدة. ولم تكن قوى الثورة ذاتها كلّها ثورية، إذ جمعت بين أطرافٍ تناغمت مع الحكم العسكري، أبرزها الحركات المتمرّدة، وأخرى ثورية ومتطاحنة في ما بينها. وحتى الوثيقة الدستورية ذاتها لم تنجُ من عبثية شراكةٍ تشبه كوميديا سوداء، لحمْلها توقيع شخصية مثل حميدتي.

> الالتفاف حول حمدوك، ومواصلة الضغط على العساكر لاستئناف العمل بالوثيقة الدستورية ولِجانها ومقتضياتها، يمكن أن يُحدث فرقاً على أرض الواقع

> يراهن العسكر على انقلاب الثوار على حمدوك، لينفردوا بالسلطة من دون أن يلجأوا إلى قنص مزيد من الثوار

شراكة المدنيين والعسكر سبقت مجيء حمدوك إلى السلطة، وتمّت في سياق مجزرة الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم في يونيو/ حزيران 2019، وتأسّست هي الأخرى على تنازلات مؤلمة. وافقت قوى «إعلان الحرية والتغيير» وقتها على مصافحة أيادٍ ملطّخة بالدماء، لإدراكها استحالة تجاوز سلطة العسكر في ظرفٍ استثنائي، واتفقت على مسايرته إلى حين تنظيم انتخاباتٍ تفضي إلى حكومةٍ مدنيةٍ ديمقراطية، بعد إزالة أثر تمكين نظام الرئيس السابق، وتفكيك أجهزته السياسية والمالية، واسترداد أموال الخزينة العامة. في المقابل، كان العسكر يسايرون المدنيين أيضاً، ويدّعون تأييد عملية الانتقال الديمقراطي، وهم يعرقلون عمل حكومة عبد الله حمدوك ليل نهار، ليبرّروا انقلابهم بفشلها. كانت أجندتهم منذ البداية، وما زالت، تدور أساساً حول إنقاذ نظام الإنقاذ المحظور، وإعادة تدويره بشكل أو بآخر، ولا يتأتّى ذلك إلا عبر تعطيلهم عمل لجنة إزالة التمكين، والسيطرة على الإعلام، وتعطيل العدالة الانتقالية، وتمزيق الوثيقة الدستورية.

اليوم، دخلت اللعبة السياسية منعطفاً جديداً سيتضح عند توصل البرهان وحمدوك إلى اتفاق نهائي. وإذا نظر السودانيون إلى عودة الزعيم هزيمة للبرهان، أو حتى نصف هزيمة لمشروع انقلابه، فقد يتداركون خطر معاداته وتهميشه، بما يخدم أجندات أعداء الثورة. حمدوك، بشخصيته الدبلوماسية الرزينة، قادرٌ على أن يؤرّق العسكر بدعم واشنطن له، وعلاقاته الأوروبية، ومناوراته الهادئة، ولباقته. ولا ينتظر أحدٌ من السلطة الانقلابية أن تفي بوعودها، بل يُتوقع أن تحاول إقصاءه، وإفشال جهوده. لكن أكبر عقبةٍ تواجه حمدوك حالياً، وهو يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مسار الثورة، ليست العسكر، وإنما لجان المقاومة و«تجمّع المهنيين» وباقي القوى الشعبية التي انقسمت بين مؤيدٍ لعودته ومعارضٍ لاتفاقه مع البرهان. ولا شك في أن العسكر يراهن على انقلاب الثوار على حمدوك، لينفردوا بالسلطة من دون أن يلجأوا إلى قنص مزيد من الثوار.

اليوم، ينبغي التوقف عند ما قاله حمدوك بعد إطلاق سراحه: «الخيارات تظل محكومةً بما هو ممكن». إنها الواقعية السياسية التي يرفضها جزء من المجتمع السوداني، وقد تعب من جنرالات البشير، وأصبح يرى في عودة حمدوك ذاتها نقطة لا عودة. لكن إقصاء العساكر من السلطة حالياً غير ممكن، وغير واقعي، في حين أن الالتفاف حول حمدوك، ومواصلة الضغط عليهم من أجل استئناف العمل بالوثيقة الدستورية ولِجانها ومقتضياتها، يمكن أن يُحدِث فرقاً على أرض الواقع.

(كاتبة مغربية)

هل البرلمان التونسي خطر داهم؟

سالم لبيض

أربعة أشهر مرّت على تدابير الرئيس التونسي، قيس سعيّد، الاستثنائية، التي فصّل القول فيها الأمر الرئاسي عدد 117، وهو بمثابة النظام المؤقت للسلطات العمومية، الذي واصل في باب أحكامه العامة «تعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب ورفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حدّ لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه»، إلى أجل غير مسمّى. وهذه المدّة من تعطيل أشغال البرلمان التونسي هي الفترة الوحيدة والأطول زمنيا في تاريخه، التي تتوقف فيها المؤسسة التشريعية التونسية عن القيام بوظائفها، منذ انبعاثها أول مرة في صيغتها التأسيسية، أي المجلس القومي التأسيسي، بعد انتخاب أعضائه يوم 25 مارس/ آذار 1956. فقد استمرّت الوظيفة التشريعية حتى بعد انهيار نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وأفول نجم حكمه الذي دام ربع قرن، من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي تولت التشريع، بعد اتفاق واسع بين مكونات المجتمعين، السياسي والمدني، ولعبت دور البرلمان غير المنتخب من 15 مارس/ آذار إلى 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، بعد حلّ مجلسي النواب (1959-2011) والمستشارين (2005-2011).

لم يكن هناك اختلافٌ حول أهمية البرلمان بوصفه سلطة قائمة بذاتها مستقلّة عن غيرها من السلطات، ودوره المركزي في تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته وسنّ القوانين وتشكيل الحكومات التي تضع السياسات ومراقبتها باسمه. وفي محاضرةٍ ألقاها قيس سعيّد، الأستاذ والباحث الجامعي في القانون، بعنوان «فكرة البرلمان في تونس» ضمن أشغال اليوم الدراسي السادس في 22 مارس/ آذار 2006، بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال تونس حول «المؤسسة النيابية ودورها في تكريس الاستقلال» الذي نظّمه مكتب البحوث والدراسات البرلمانية بمجلس النواب، ونُشرت في السنة نفسها في العدد السادس من سلسلة دراسات برلمانية، توقف سعيّد عند دخول الفكرة البرلمانية تونس، وبيّن كيف «كانت في البداية حلما ناضل بهدف تحقيقه، عدد كبير من دعاة الإصلاح. قبل أن تصبح مطلبا شعبيا سقط في سبيله عشرات الشهداء». وذكّر سعيّد، في مقالته، بالموقف الراديكالي لمحمد باش حانبه، أحد قادة حركة الشباب التونسي والحزب الحر الدستوري التونسي الذي أرسل رسالة إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي، مؤرّخة في 30 جوان (يونيو/ حزيران) 1920 يقول له فيها «إنني لا أقبل أي تغيير في المبادئ التي تبنيتها أي استقلال تام وتغيير لهياكل الحكومة (إلغاء الملوكية وتأليف حكومة يعينها مجلس ينتخبه جميع سكان البلاد)». وانتهى سعيّد إلى الإقرار بأنه في انتخاب المجلس القومي التأسيسي سنة 1956 ومجلس الأمة في 1959 «التقت الشورى في تونس مع فكرة البرلمان ومعها فكرة الاقتراع العام والتقت في لوح صناديق الاقتراع إرادة عموم الناخبين في الأرض مع التعاليم المحفوظة في لوح السماء»، حسب صريح قوله. والواقع أن سعيّد، الباحث الجامعي الذي شرح تطور فكرة البرلمان، منذ تقمصتها النخب التونسية منتصف القرن التاسع عشر إلى أن تجسّدت على الأرض وأصبحت حقيقة ملموسة مع منتصف القرن العشرين، أي بعد قرن، أضفى على وجود البرلمان مسحةً دينية وأعطاه نوعا من القدسية الربّانية، فضلا عما يتمتّع به، حسب اعتقاده، من قيمة وضعية - دستورية كرّسها دستور 1959 على قاعدة مبادئ الحركة الوطنية، ثم سيواصل الالتزام بها دستور الثورة التونسية لسنة 2014 استجابة منه لمطالب تلك الثورة السياسية (الديمقراطية) والاجتماعية (الحقوق والعدالة والمساواة).

ولم يقلل من أهمية التجربة النيابية التأسيسية من خلال المجلس القومي التأسيسي (1956-1959) والمجلس الوطني التأسيسي (2011-2014) ونظيراتها البرلمانية (1959-2011) و(2014 -2021)، ما علق بها من شوائب التزوير في فترتي حكم الرئيسين بورقيبة وبن علي المشار إليها في كتابي محمد مزالي «نصيبي من الحقيقة» والهادي التيمومي «خدعة الاستبداد الناعم في تونس، وتأثيرات المال السياسي الفاسد بعد الثورة التونسية» (تقارير دائرة ومحكمة المحاسبات)، فما زالت النصوص المؤسسة ومختلف القوانين والتشريعات الصادرة عن المؤسسة النيابية تُعتمد لتنظيم الحياة العامة ويلتزم الأفراد والهيئات باحترامها، ويصدر القضاء أحكامه بناء على محتوياتها ومضامينها. ولقد شكّلت النصوص القانونية الغزيرة التي وضعتها المجالس النيابية التونسية المتعاقبة على مدى 65 سنة مادّة تُلقن لطلبة الكليات القانونية وغيرها من الاختصاصات الجامعية، بما في ذلك الدرس الذي كان يلقيه الرئيس قيس سعيد ثلاثين سنة قبل ولايته الرئاسية، من دون التوقف على الظروف التي يعيشها النواب وعلاقتهم ببعضهم بعضا وروابطهم مع الرؤساء والحكومات ومدى انضباطهم في أداء مهامهم النيابية وطبيعة الأنظمة السياسية التي سُنّت في ظلها بقطع النظر عن استبدادها أو ديمقراطيتها، فقد أضافت المادة القانونية الدسمة التي أصدرتها البرلمانات إلى قوّتها القانونية شرعية علمية، وضعت مدرّسي القانون وطلبته وشارحيه ومؤوّليه وغيرهم من المشتغلين بحقوله المختلفة والمتنوعة في مرتبةٍ تكاد تضاهي رتبة من انتخبهم الشعب لوضع القانون، فللمجالس التشريعية أفضال كثيرة على علماء القانون ودارسيه، حتى أن وجودهم العلمي والتعليمي يستمدّ من فكرة التمثيلية النيابية وما تضعه المجالس المنبثقة عنها من قوانين وتشريعات.

ولكن لا أحد من نواب المجالس التأسيسية والتشريعية ممن وضعوا دستور 1959 أو نقّحوه أو ممن صاغوا دستور 2014، أو ممن استؤنس برأيه من رجال القانون وفطاحله وكبار أساتذته، كان يعتقد أن الفصل عدد 32 (أصبح بعد التنقيحات عدد 46) من الدستور الذي وضعه المجلس التأسيسي الأول، أو الفصل عدد 80 من الدستور الذي وضعه المجلس التأسيسي الثاني، وكلاهما يتحدّث عن الخطر الداهم سيطبق على البرلمان الذي انتخبه الشعب ليكون عاكسا لفسيفسائه الفكرية والسياسية ومختلف شرائحه الاجتماعية، وستكون دار القانون وقلعته التاريخية وحصنه الذي يصعب اختراقه من الداخل، سيكون ضحية لذلك الفصل الدستوري، حتى أن كلا الفصلين استعملا عبارة «لا يجوز لرئيس الجمهورية حلّ مجلس النواب»، وأضاف الفصل عدد 80 « ويعتبر مجلس النواب في حالة انعقاد دائم». فقد اعتاد رجال الدولة والسياسة والقانون ومختلف النخب على أن الأخطار الحقيقية التي تهدّد الدول لا تأتي أبدا من داخل مؤسسات الدولة المدنية، وإنما هي نتاج أعمال مسلحة أو احتجاجات وانتفاضات شعبية، كالتي عرفتها تونس في مناسبات عدة، يُشار منها إلى المحاولة الانقلابية سنة 1962 والانتفاضتين، النقابية والشعبية، سنتي 1978 و1984 وعملية قفصة المسلحة سنة 1980، وكلها جرت في زمن حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، والصدام العنيف للرئيس بن علي مع الإسلاميين سنة 1991، وانتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، والثورة التونسية 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010- 14 يناير/ كانون الثاني 2011 التي أنهت سلطته، ثم الاعتداءات الإرهابية المسلحة في أثناء حكم الرئيس الباجي قائد السبسي التي استهدفت متحف باردو وسوسة وحافلة الأمن الرئاسي سنة 2015 وعملية بنقردان، لبعث إمارة داعشية سنة 2016. وعلى الرغم من هذه المحاولات الحقيقية الهادفة إلى تبديل هيئة الدولة وإسقاط النظام، وحتى تفكيك الدولة لتحلّ محلها «الإمارة الإسلامية»، والتي كثيرا ما يعاقب مرتكبوها بأحكام ثقيلة، فلا أحد من الرؤساء المذكورين اعتبر تلك الأحداث بمثابة الأخطار الداهمة التي تستدعي تفعيل الدستور، وهذا ما يجعل تطبيق فصل الخطر الداهم على البرلمان مقارنة بتلك الأحداث الخطيرة لا يخلو من عسف وإنطاق الفصل عدد 80 من الدستور بما لا ينطق.

> أضفى الباحث الجامعي، قيس سعيّد، على وجود البرلمان مسحةً دينيةً وأعطاه نوعاً من القدسية الربّانية

> عسف لا يمسّ البرلمان مؤسسةً فقط، وإنما يستهدف النواب أفراداً في حقوقهم الإنسانية

وهذا العسف لا يمسّ البرلمان مؤسسة فقط وإنما يستهدف النواب أفرادا في حقوقهم الإنسانية بعدم تمكينهم من حقهم في العلاج ومن أجورهم لتغطية نفقات عائلاتهم، ما يجعلهم عرضةً للتفقير والتجويع، وفي الوقت نفسه، الامتناع عن إرجاعهم إلى وظائفهم الأصلية في الوظيفة العمومية. وقد يطاول العسف أيضا البناية التاريخية لمجلس نواب الشعب المحرومة من الصيانة منذ 25 يوليو/ تموز 2021، التي شكلت مركز السلطة في تونس منذ حكم السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز المتوكل 1394-1434 ولحقبات تاريخية طويلة، ولكنها تحوّلت إلى محجّ للتعبير عن الإرادة الشعبية بعد 2011 (مقال ساحة باردو لعميرة علية الصغير ضمن كتاب مواقع الذاكرة الوطنية تونس 1881-2014).

علاج أزمة البرلمان، والانسداد السياسي الخطير وما له من انعكاساتٍ اقتصادية واجتماعية، هو في حلّ مجلس نواب الشعب، والإعلان عن موعد الانتخابات الجديدة، وذلك درءا لكل الظنون والشبهات، فلا يمكن للرئيس قيس سعيّد أن يختزل الدولة، والتي هي مشترك كل التونسيين، في ذاته مهما علت عبقريته أو تعاظمت شعبيته، فيستبطن مقولة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر «أنا الدولة والدولة أنا»، أو قول الحبيب بورقيبة وهو يخاطب العمال التونسيون في الخارج قائلا «إذا سئلتم عن بلدكم الأصلي قولوا نحن من بلاد بورقيبة»، فهو يعتقد أن تونس معروفة به وليس العكس، حسب ما ذكره منصف ونّاس في كتاب «الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي»، فذلك زمنٌ قد ولّى وانتهى عهده.

(أستاذ جامعي ووزير تونسي سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads